Trilogy of COVID-19, Climate, and the Russian-Ukrainian War: The Impact on Food Security in Arab Countries

Dr. Maysaa Isber*

(Received 18 / 7 / 2022. Accepted 30 / 10 / 2022)

□ ABSTRACT □

After years of development and attempts to reduce the number of poor and people who are food insecure, the world witnessed successive strikes that started with the spread of the Covid epidemic and its exit from the borders of China to become a global epidemic, and then climate problems around the world and recently the Russian-Ukrainian war. All of this represented a global food security stress, which it becomes global issue and includes the most countries in different degrees. The Arab countries had a large share of this stress, including Syria, due to the war in Syria, which greatly exacerbated the situation. This prompted international organizations to prepare more for this danger and to come up with policies and procedures to reduce risks. Whereas, the research sought to study how the Covid epidemic, climate and the Russian-Ukrainian war affected global food security in Arab countries, including Syria, and reached a set of recommendations and proposals.

Keywords: food security, Covid Eepidemic, Ukrainian-Russian War, Food Supply, Climate, Agriculture.

*Assistant Professor – Economics and Planning department - Tishreen University – Lattakia – Syria . maysaa.isber@tishreen.edu.sy

تأثير ثلاثية كوفيد-19 والمناخ والحرب الروسية الأوكرانية على الامن الغذائي في الدول العربية

الدكتورة ميساء اسبر*

(تاريخ الإيداع 18 / 7 / 2022. قبل للنشر في 30 / 10 / 2022)

□ ملخّص □

بعد سنوات من التنمية ومحاولات لتخفيض عدد الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، شهد العالم ضربات متتالية بدأت مع انتشار وباء كوفيد وخروجه من حدود الصين ليصبح وباءً عالمياً، ومن ثم جاءت مشاكل المناخ حول العالم وصولاً للحرب الروسية الأوكرانية. كل ذلك مثل اجهاداً للأمن الغذائي العالمي، والذي كان هذه المرة عالمي شمل الدول عامةً وإن كان بدرجات مختلفة. وكان للدول العربية نصيب كبير من هذا الاجهاد ومنها سورية، نظراً للحرب في سورية والتي فاقمت الوضع بشكل كبير. وهذا الامر دفع المنظمات العالمية لمزيد من الاستعداد لهذا الخطر والخروج بسياسات وإجراءات لتقليل المخاطر. وحيث سعى البحث الى دراسة كيف أثرت ثلاثية كوفيد والمناخ والحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي في الدول العربية ومنها سورية والوصول الى مجموعة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي، وباء كوفيد، الحرب الأوكرانية الروسية، الإمداد الغذائي، المناخ، الزراعة.

* مدرسة – قسم الاقتصاد والتخطيط- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية . maysaa.isber@tishreen.edu.sy

مقدمة:

كان الاهتمام لأول مرة بمفهوم الامن الغذائي في سبعينات القرن الماضي ليأخذ بعدها إطاراً منهجياً في التسعينات بحيث أصبح من أهداف الالفية الجديدة. وبعد أزمة 2008 والتي كانت تعتبر الأخطر بعد ازمة الكساد الكبير 1929، عاش العالم مجدداً ازمة كبيرة بسبب انتشار وباء كوفيد-19 والذي ساهم في إيقاف الحياة الاقتصادية وخاصة مع انتشاره العالمي، ولم يؤثر صحياً فقط بل على جميع الأصعدة. وقد ساهم في زيادة ارتفاع عدد الفقراء في العالم وكذلك في المنطقة العربية مع التباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كوفيد-19 وأثره السلبي على فرص العمل، والدخل، والأعمال التجارية، وتدفق التحويلات المالية في المنطقة العربية. ومن ثم جاءت مشاكل المناخ والذي اثرت على واردات هذه الدول من الغذاء وعلى انتاجها المحلي.

ولكن لم يكن تأثير كوفيد هذه المرة بمفرده بل تزامن مع مشكلات المناخ العالمية لتحلق بها الحرب الروسية الأوكرانية وهما الدولتان اللتان تشكلان سلة الغذاء العالمية من الحبوب والزيوت والاسمدة وغيرهم. وهو الامر الذي عقد وصعب الإجراءات والحلول للخروج من الازمة وتخفيف أثارها.

الدراسات السابقة:

Workie, e et al, *Deciphering the impact of COVID-19 pandemic on food security, agriculture, and livelihoods: A review of the evidence from developing countries*, Current Research in Environmental Sustainability 2020.

فك رموز تأثير جائحة COVID-19 على الأمن الغذائي والزراعة وسبل العيش: مراجعة للأدلة من البلدان النامية.

تناولت الدراسة تأثر سبل العيش بوباء كوفيد-19. وكيف أدت التدابير والقيود التي اعتمدتها مختلف البلدان إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان النامية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وكيف تأثرت أيضاً القدرة على توفير الغذاء العالمي وأسعار الغذاء منذ أن بدأ الوباء في الانتشار في مختلف البلدان وأصحاب العمل المأجور وصغار المزارعين. وكان العمال اليوميين أكثر الفئات تضرراً بين الجميع. كما تتضرر العمال المهاجرون بشدة من فقدان الوظائف والدخل.

وخلصت الدراسة الى أنه على المدى الطويل أو بعد الجائحة، يمكن أن يتأثر توافر الغذاء بشدة إذا لم تتخذ الجهات المعنية أي إجراءات. ويجب على الحكومات أن تخطط بسرعة لتعزيز قدرتها في القطاع الزراعي من خلال تنفيذ برامج جديدة لإدارة المخاطر والإصلاحات إلى جانب عزل سبل عيش الافراد عن طريق برامج المساعدة النقدية أو الغذائية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وهذه التدابير بدورها ستكون مفيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحيث أن تأثير الجائحة مماثل لتأثير الكارثة الطبيعية، وهو بالتالي سبب مبرر لوضع استراتيجيات للوقاية والحد من المخاطر. ومن شأن التوصيات المطروحة أن تساعد لتنشيط القطاع الزراعي، والذي من المتوقع أيضاً أن ينعش اقتصاديات الدول وبالتالي تحويلها إلى الاعتماد على الذات.

-2Erokhin,V and Gao,T *Impacts of COVID-19 on Trade and Economic Aspects of Food Security: Evidence from 45 Developing Countries*, iinternational Journal of Environmental Research and Public Health ,*2020.*

آثار COVID-19 على التجارة والجوانب الاقتصادية للأمن الغذائي: أدلة من 45 دولة نامية.

أشارت الدراسة الى أن البلدان منخفضة الدخل تتأثر بشكل أكبر بالأزمات بحيث قد يؤدي تعطل سلسلة التوريد أو تقليص الوصول الاقتصادي إلى السلع الأساسية إلى إثارة مشاكل الامن الغذائي. وأنه قبل تفشي وباء كوفيد، أنفق

أكثر من ملياري شخص من أكثر الأشخاص فقراً في العالم ما يصل إلى 70٪ من دخلهم المتاح على الغذاء. وقد يؤدي الانكماش الاقتصادي الناجم عن الوباء إلى نمو كبير في هذا الرقم، حيث إن الطلب على الغذاء في البلدان الفقيرة يرتبط بشكل خاص بالدخل. وهذه الدراسة هي المحاولة الأولى لتقييم الآثار الأولية للوباء على حالة الأمن الغذائي للأفراد في جميع أنحاء العالم النامي. وتناولت حالة 45 بلداً من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي. حاول الباحثون المساهمة في مجموعة الدراسات الناشئة عن التجارة والتأثيرات الاقتصادية لأزمة كوفيد على توافر الغذاء والحصول عليه، وتأثير الوباء على حالة الأمن الغذائي للأفراد وعلى استقرار سلاسل الإمداد الغذائي في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم.

بلعسل بنت نبي ياسمين، عمروش الحسين، تداعيات جائحة كورنا على الامن الغذائي، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون المجلد : 05 العدد : 12 السنة: 2020.

تناولت الدراسة الامن الغذائي ومحدداته والعوامل المؤثرة عليه وتأثير هذه الجائحة على الامن الغذائي وجهود منظمة الأغذية والزراعة في احتواء جائحة كورونا. وخلصت لمجموعة من النتائج منها ضرورة التعاون الدولي لمجابهة اثار كورونا، ومشاركة المجتمع المدني. واستخدام قاعدة بيانات لتحليل السياسات الزراعية عند الطوارئ والأزمات ودعم صغار المزارعين وتعزيز الحماية الاجتماعية للسكان خاصة في النزاعات والكوارث الطبيعية، والحفاظ على استمرار تجارة الأغذية العالمية.

وما يميز دراستنا أنها تناولت التأثير الثلاثي لكوفيد-19 والمناخ والحرب الروسية الأوكرانية على الامن الغذائي، كما تناولت هذا الأثر في الدول العربية ومنه سورية.

مشكلة البحث:

أدى انتشار وباء كوفيد في العالم إلى إلحاق الضرر بالعديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتكبدها خسائر كبيرة. وهو ما ساهم في تفاقم مشكلة الامن الغذائي القائمة أصلاً. حيث أدى وباء كوفيد إلى تعطل الحياة الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي حول العالم وازدياد معدلات البطالة بشكل كبير ومن ثم جاءت الحرب الروسية الأوكرانية. والذي ساهم جميعه في ازدياد الفقر الغذائي وتفاقم مشكلة الامن الغذائي في الدول العربية ومنها سورية.

فرضيات البحث:

1- لوباء كوفيد تأثير سلبي على الامن الغذائي في الدول العربية.

2- لمشكلات المناخ تأثير سلبي على الامن الغذائي في الدول العربية.

3- للحرب الروسية الأوكرانية تأثير على الأمن الغذائي في الدول العربية.

أهمية البحث: يحاول البحث توضيح مفهوم الامن الغذائي ومحاوره وأبعاده. وكذلك توضيح كيف أثرت ثلاثية وباء كوفيد والمناخ والحرب الروسية الأوكرانية على الامن الغذائي العالمي، وكذلك الأثر على الامن الغذائي في الدول العربية ومنها سورية.

أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق مايلي:

1- التعرف على مفهوم الامن الغذائي وابعاده.

2- استعراض الاثر الاقتصادي والاجتماعي لوباء كوفيد على الامن الغذائي.

3- التعرف ايضاً على أثر المناخ والحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي.

4- التعرف على أثر العوامل الثلاثة على الامن الغذائي العربي.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي، من خلال جمع البيانات والمعلومات عن العوامل الثلاثة المؤثرة حالياً على الامن الغذائي. ودراسة العلاقة بيها.

النتائج والمناقشة

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي:

نشأ مفهوم الأمن الغذائي لأول مرة في منتصف السبعينيات، وذلك في المناقشات حول مشاكل الغذاء الدولية في وقت أزمة الغذاء العالمية آنذاك. وكان التركيز الأولي على مشاكل الإمدادات الغذائية – وهو ضمان توافر المواد الغذائية الأساسية وإلى حدٍ ما استقرار أسعارها على المستويين الدولي والوطني. ونظراً لأن التركيز الأولي، الذي يعكس الاهتمامات العالمية لعام 1974، كان على حجم واستقرار الإمدادات الغذائية. تم تعريف الأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1974 على أنه[i] :

توافر الإمدادات الغذائية العالمية الكافية في جميع الأوقات من المواد الغذائية الأساسية للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الغذاء وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار." مما يعني أنه يجب موازنة الاهتمام بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي: أي "ضمان حصول جميع الافراد في جميع الأوقات على إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجون إليه"[ii].

في عام 1986، ركز تقرير البنك الدولي "الفقر والجوع" على الديناميات الزمنية لانعدام الأمن الغذائي. وحيث تم التمييز على نطاق واسع بين انعدام الأمن الغذائي المزمنchronic food insecurity ، المرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل، وانعدام الأمن الغذائي العابر، الذي يسري في فترات من الضغط المكثف الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو الصراع. يتم تفصيل مفهوم الأمن الغذائي هذا على النحو التالي: "وصول جميع الافراد في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية"[iii].

وبحلول منتصف التسعينيات، تم الاعتراف بالأمن الغذائي باعتباره مصدر قلق كبير، يمتد من المستوى الفردي إلى المستوى العالمي. وأن الحصول على الغذاء يشمل الحصول على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية، مما يشير إلى استمرار القلق بشأن سوء التغذية بالبروتين والطاقة. وتم توسيع التعريف ليشمل سلامة الأغذية وكذلك التوازن الغذائي، وكل ما يضمن حياة نشطة وصحية. ومن ثم عزز تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء الأمن البشري من خلال مكوناته المختلفة، وكان الأمن الغذائي أحدها. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بمنظور حقوق الإنسان بشأن التنمية والذي أثر بدوره في المناقشات حول الأمن الغذائي[iv].

واعتمد مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 تعريفاً أكثر تعقيداً وهو: "يتم تحقيق الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية عندما يتاح لجميع الافراد، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية وأمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية"[v].

ولقد قبل المجتمع الدولي هذه التصريحات الواسعة بشكل متزايد حول الأهداف المشتركة والمسؤوليات الضمنية. لكن كان التركيز في استجابتها العملية على أهداف أضيق وأبسط. وقد جسد مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 هذا

الاتجاه للسياسة من خلال جعل الهدف الأساسي للعمل الدولي بشأن الأمن الغذائي هو خفض عدد الجياع أو الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في العقد الثاني من الالفية الحالية[vi].

تعتبر قضية الامن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فبالإضافة الى النزاعات، تواجه هذه الدول مشكلة كبيرة في إدارة الموارد بطرق مستدامة كما أنه منها من يعاني من الجفاف. وهنالك تحديات هيكلية متمثلة بارتفاع النمو السكاني، ومحدودية الموارد الطبيعية، وأهمها المياه، وانخفاض الإنتاجية بسبب طبيعة العمل الزراعي في هذه البلدان، ناهيك عن الارتفاع المستمر في أسعار الغذائية وتقلباتها نظراً لأن أغلب هذه الدول مستوردة للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها.

1-**الموارد البشرية والطبيعية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي:** يرتبط تحقيق الامن الغذائي بتوفر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والتكنولوجية.

1- 1- **الموارد البشرية:**

1-1-1- **اجمالي السكان والسكان الريفيين:** يواجه الوطن زيادة مستمرة في عدد السكان، وزيادة في معدل نمو السكان الريفين والذي يقدر بـ 4.73% مقارنة بحوالي 0.3% على مستوى العالم، وهذا يشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود التنموية في المنطقة العربية[vii].

1-1-2- **القوى العاملة الكلية والزراعية:** هنالك تناقص في العمالة الكلية والزراعية على مستوى المنطقة العربية مقارنة بنظريتها على مستوى العالم، الأمر الذي أدى الى زيادة نسبة البطالة في المنطقة العربية كنتيجة لزيادة أعداد السكان ومحدودية فرص العمالة المتاحة.

1-2- **الموارد الطبيعية:** تعاني اغلب المناطق العربية قلة الأمطار وندرتها وتغير في معدلاتها من عام إلى آخر. إضافة الى أن النمو السكاني المتسارع والذي يعد من أعلى معدلات النمو في العالم، وهذا ما يؤثر بشكل واضح على الموارد المائية والزراعية والطبيعية المتاحة في المنطقة ويؤثر سلباً على الانتاج الزراعي وعلى توفر الغذاء والأمن الغذائي.

1-3- **الموارد الأرضية:** يعد مورد الأرض من أهم محددات الأمن الغذائي، باعتباره المصدر الرئيسي للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وتتفاوت الأرض في طبيعتها من حيث قابليتها للاستخدام وفقاً لخصائصها، وتعبّر المساحة الجغرافية عن إجمالي الأراضي على مستوى الكرة الأرضية بصرف النظر عن أسلوب استخدامها، وتتدرج تحتها مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تتناسب خصائصها مع مقومات الأنشطة الزراعية، إلا أن محدودية المياه اللازمة لزراعتها تقف عثرة أمام الاستفادة الكاملة منها، وما يستغل منها للزراعة يعبرّ عن المساحة المزروعة. ويقدر مؤشر متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة في الوطن العربي بربع المستوى العالمي كنتيجة لزيادة معدل النمو السكاني على المستوى العربي مقارنةً بنظيره العالمي. ويقدر مؤشر نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية على المستوى العربي بنحو 5.25% بينما وصلت الى 32.6% على المستوى العالمي، نتيجة لوقوع المنطقة العربية في الإقليم الجاف وشبه الجاف، والذي يعاني من محدودية الموارد المائية اللازمة للتوسع في الرقعة الموجهة للنشاط الزراعي. وبناءً على هذا المؤشر يمكن تقسيم دول المنطقة العربية إلى ثلاث مجموعات[viii]:

أ- دول تزيد فيها نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية على 25% وهي: لبنان، فلسطين، تونس، سوريا وجزر القمر.

ب- دول تتراوح فيها نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية بين 3 و16 % وهي: الجزائر ومصر والبحرين والعراق والمغرب والسودان.

ت- دول تقل فيها نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية عن3 % وتتضمن باقي الدول العربية.

1-4- **الموارد المائية:** تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة مما يشكل تحدياً كبيراً لها. حيث لا يتجاوز نصيب الوطن العربي من الموارد المائية العذبة 2% على مستوى العالم. ومن اهم التحديات أمام التوسع في برامج التنمية الزراعية أن أكثر من 60% من الموارد المائية السطحية تأتي من دول المنبع خارج المنطقة العربية[ix]، مما يعرضه لنقص الموارد المائية من حيث الكم، وتدهور المياه من حيث النوعية، لوقوعه في مناطق مصب الأنهار. كما تعاني المنطقة العربية من زيادة نسبة الملوحة وخاصة مع استخدام التسميد الكيماوي وإعادة استخدام مياه الصرف.

1-5- **الموارد الغابية:** تتصف المنطقة العربية بمحدودية مواردها الغابية، وبالرغم من ذلك تتمتع هذه الموارد الغابية بأهمية خاصة إذ تساهم في خفض حدة الفقر، وتوفير الأعلاف للثروة الحيوانية المستأنسة والبرية، حيث توفر الغابات ما يزيد على ثلث الاحتياجات العلفية في بعض الدول العربية مثل السودان والمغرب.

1-6- **الموارد الرعوية:** تساهم المراعي في الموازنة العلفية للثروة الحيوانية، بما لايقل عن 25% في بعض البيئات الرعوية العربية[x]، كما أنها تشكل مصدر رزق لأعداد كبيرة من الرعاة والمربين الذين يعتمدون عليها لتغذية ماشيتهم. وتعتبر المراعي مصدراً قليل التكلفة لتغذية الحيوانات خاصةً خلال الفترة الأولى من نموها وتكوينها الجسدي، تعتبر هذه المرحلة هي الأعلى تكلفة في قطيع الأبقار، خاصة تلك التي ستوجه للتسمين، والتي ستصبح المصدر الرئيسي للحوم والبروتين الحيواني وبالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي. وتستغل أراضي المراعي الوفيرة في رعي الأبقار لكونها أكثر إنتاجية من الأنواع الأخرى، وعندما تضعف القدرة الإنتاجية للمراعي تستبدل الأبقار بالأغنام، ومع الزيادة في تدهور المراعي، تستبدل الأغنام بالماعز كونها الأقدر على الاستفادة من مخلفات البيئة وبإمكانها تسلق الأشجار للتغذية على أوراقها أو أعضائها الطرية، وعليه فإن وجود الماعز كحيوان أساسي في الأقاليم الجافة وشبه الجافة يعني أن الأرض في مراحلها النهائية من التدهور والتصحر[xi].

1-7- **الثروة الحيوانية:** بالرغم من توفر أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية في بعض الدول العربية إلا أن هنالك ضعفاً في إمكانيات تطوير المنتجات الحيوانية. مع ضعف التمويل اللازم لإقامة المجتمعات الرعوية والشركات والجمعيات التسويقية والخدمات والأدوية البيطرية واللقاحات والأعلاف.

1-8- **الثروة السمكية:** تعتبر الموارد السمكية من الموارد العربية الهامة التي يمكن الاعتماد عليها لسد الفجوة الغذائية خاصة في مجال البروتينات الحيوانية. وتعتبر موارد الثروة السمكية العربية من الموارد القليلة التي يحقق فيها الإنتاج فائض موجباً في بعض الدول. الا أن قطاع الثروة السمكية في المنطقة العربية يعاني من العديد من الصعوبات والتحديات التي تعوق الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع وأهمها سيادة الصيد التقليدي والحرفي حيث يمثل نحو 80 % من نشاط الصيد. كما أن هنالك الاستغلال الزائد لبعض المصايد العربية، حيث تستغل مياه مناطق بحر العرب والخليج العربي والمحيط الأطلسي بنسبة تتجاوز ال 30% من المخزون المتاح، وهنالك استغلال مفرط للموارد البحرية في البحر الأبيض المتوسط يفوق 120%[xii].

2-محاور الأمن الغذائي العربي:

2-1-1-محور اتاحة الغذاء: يركز محور إتاحة الغذاء على جانب العرض، ويدل على قدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانه وتوافر الغذاء: يعني توافر كميات كافية من الغذاء بجودة مناسبة، وبحيث يتم توفيره من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد (بما في ذلك المساعدات الغذائية)[xiii].

2-1-2-مصادر إتاحة الغذاء:

أ- **إتاحة الغذاء من السلع الغذائية الرئيسية النباتية والحيوانية:** ويتضمن اجمالي انتاج الحبوب الرئيسية والمحاصيل السكرية والزيوت النباتية والبقوليات والبطاطا ولخضار والفواكه واللحوم والبيض والاسماك والالبان ومنتجاتها.

ب- **إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:** وهنا نشير الى أن أنه تحتل الحبوب المرتبة الأولى في الصادرات والواردات وان كانت في الواردات بنسبة اكبر بكثير تصل الى 3 اضعاف[xiv].

ت- إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية.

2-2- أهم المؤشرات الرئيسية لإتاحة الغذاء:

أ- معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.

ب- فقد وهدر الغذاء.

ت- المتاح للاستهلاك من الغذاء: يقدر المتاح للاستهلاك من خلال العملية الحسابية (اجمالي الإنتاج المحلي مضافاً إليه الواردات وفرق المخزون مطروحاً منه كل من الصادرات ونسبة الفاقد ونسبة الإنتاج المخصصة للبذور بالإضافة الى الاعلاف).

ث- الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد) في المنطقة العربية: تعتبر الفجوة الغذائية الشق المكمل لمعدل الاكتفاء الذاتي.

2-3- **محور إمكانات الحصول على الغذاء:** يركز محور إمكانات الحصول على الغذاء على جانب الطلب، ويقاس بقدرة كافة الأفراد في المجتمع على تدبير احتياجاتهم من الغذاء وفق إمكاناتهم المادية، وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي والنمط الغذائي السائد.

أ- **أسعار السلع الغذائية:** تعتبر أسعار السلع الغذائية من أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر في إمكانية الحصول على الغذاء، ويؤدي انخفاضها إلى زيادة قدرة المستهلك على شراء الكميات المرغوبة منها، والعكس صحيح. وتوجد عدة مؤشرات لقياس اتجاهات أسعار السلع الغذائية منها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

ب- **مستويات دخول الأفراد:** تعبر مستويات دخول الأفراد عن القدرة الشرائية للأفراد على استهلاك الكميات المطلوبة لمواجهة احتياجاتهم الغذائية، وتوجد مؤشرات عديدة للتعبير عن القدرة الشرائية منها: الدخل النقدي والدخل الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وغيرها.

ت- **معدلات نمو السكان:** تؤثر الزيادة في أعداد السكان على استهلاك الغذاء بدرجة كبيرة، ويتوقف اتجاه متوسط نصيب الفرد من الدخل المتاح للاستهلاك على معدل النمو السكاني.

ثانياً: مفهوم وباء كوفيد-19:

كوفيد-19 هو مرض معد يسببه فيروس، متلازمة الجهاز التنفسي الحادة فيروس كورونا 2 (SARS-CoV-2) وتم التعرف على أول حالة معروفة في ووهان الصين ، في كانون الاول 2019. ومن ثم انتشر المرض في جميع أنحاء العالم، مما أدى الى اعتباره وباء عالمي في اذار 2020. تتنوع أعراض مرض كوفيد -19 ، ولكنها غالباً ما تشمل الحمى والسعال والصداع والتعب وصعوبة التنفس وفقدان حاسة الشم وفقدان التذوق. وينتقل عندما يستنشق الناس هواءً ملوثًا بالرذاذ والجزيئات الصغيرة المحمولة جواً التي تحتوي على الفيروس.

على الصعيد العالمي، تسبب وباء كوفيد في مرض أكثر من 532 مليون شخص وأودى بحياة أكثر من 6.2 مليون شخص. وقدد قلب هذا الوباء سنوات من التقدم في مكافحة الفقر المدقع، وعرّض مستقبل جيل من الأطفال للخطر.

حيث دفع هذا الوباء 163 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع بحلول عام 2021، وفقاً لتقديرات البنك الدولي. ويقدر الخبراء أن الوباء أضاف 118 إلى 161 مليون شخص إضافي إلى صفوف ناقصي التغذية في عام 2020[xv]. وتمت الموافقة على العديد من لقاحات COVID-19 وتوزيعها في بلدان مختلفة، والتي بدأت حملات تطعيم واسعة النطاق. تشمل الإجراءات الوقائية الأخرى والتباعد الجسدي أو الاجتماعي، والحجر الصحي.

ثالثاً: تأثير وباء كوفيد-19 على الامن الغذائي في البلدان العربية:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية. وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008، وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية آنذاك مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين[xvi].

ويتفاوت مدى انتشار نقص التغذية بين الدول العربية، حيث ترتفع نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في الدول التي تعاني من النزاعات، حيث قدرت النسبة بنحو 27.7% في عام 2020، مقارنةً بنحو 5.4% في الدول العربية الخالية من النزاعات. ففي السنوات الخمس الأخيرة، كانت النزاعات المسبب الرئيسي في الجوع في المنطقة العربية، حيث هنالك ارتباطاً قوياً بين مؤشرّ نقص التغذية والنزاعات. وتشير التوقعات للفترة الممتدة بين 2028 و 2030 إلى أن مجموعة الدول التي تعاين من نزاعات سيترفع فيها معــدل نقص التغذية إلى 30% مقابل ارتفاع بنحو 8.2% في الدول التي ليس فيها نزاعات، وبالتالي سيزداد عدد الذين يعانون من نقص التغذية الى 75.3 مليون شخص. هذه التوقعات لا تأخذ بعين الاعتبار التداعيات الناجمة من جائحة كورونا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مجموعتي الدول، ما يعني أن التداعيات قد تكون أسوأ بكثير[xvii].

فقد تعرضت جميع الدول العربية كغيرها من دول العالم لتأثير وباء كوفيد بقدرٍ متفاوت. وقد أظهرت تجارة السلع الغذائية فيها حساسيتها الشديدة تجاه الازمات والاوبئة كما هو الحال في أزمة 2008، وإن كانت الاثار أكبر في ظل وباء كوفيد. حيث تسببت آثار الوباء في حدوث صدمات في العرض والطلب على السلع الغذائية، بسبب الاغلاق الذي فرضه الوباء، ومن ثم انخفاض في الأجور وزيادة أسعار المواد الغذائية وزيادة تكاليف النقل، كما واجهت الدول العربية صعوبات في الحصول على السلع الغذائية المصنعة وشبه المصنعة من خارج المنطقة، علاوةً عن انخفاض الطلب على المواد الخام العربية التصديرية. وحيث أشارت توقعات للأمم المتحدة عام 2020 الى أن انخفاض إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية بنسبة 6 ٪ ومن جانب آخر اشتملت التوقعات على تراجع استيراد الوطن العربي بنسبة 13٪ وتراجع الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 45%[xviii].

وكان لوباء كوفيد أثر على الامن الغذائي نتيجة للوضع الذي فرضه هذا الوباء والاغلاق الذي لازمه. والذي تمثل بـ[xix]:

- صعوبة الوصول الى أسواق البيع بالجملة والتجزئة وأسواق مدخلات الإنتاج عالمياً وعربياً والتي فرضتها الظاهرة آنذاك.
- نقص العمالة كنتيجة حتمية لتقييد الحركة بسبب الوباء والذي ترتب عنه نقص المساحات المزروعة والإنتاج والحصاد للموسم آنذاك والمواسم اللاحقة.

– انخفاض أسعار الطاقة واثارها على قدرة الدول المنتجة للنفط على تأمين احتياجاتها من المواد الاستهلاكية بالكفاءة المطلوبة. خاصةً مع ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً بشكل كبير.

– حدوث تأثيرات سلبية على مستويات الفقر بأبعاده المختلفة وازدياد عدد الفقراء وانخفاض دخل محدودي الدخل والذي يعتمدون على الدخل اليومي سواء في الريف أو الحضر.

ونظراً لأن الحكومات في جميع أنحاء العالم فرضت قيوداً وإغلاقاً على تصدير المواد الغذائية، فإن مثل هذه الاستجابات للتهديد الصحي الناشئ أدت إلى تقلبات شديدة في السوق، ومن ثم نقص في الغذاء، وأدت إلى أزمات غذائية. فخلال الانكماش الاقتصادي العالمي 2007–2008، كانت مضاعفة أسعار الغذاء العالمية تُعزى بشكل أساسي إلى القيود التجارية التي فرضها أكبر مصدري الأرز والقمح وفول الصويا. حيث ساهمت الإجراءات الهادفة إلى تفادي النقص الوطني في بعض البلدان في كسر السلاسل اللوجستية للأغذية الأساسية في العديد من الأسواق الوطنية والبلدان النامية[xx].

ويكمن جوهر المشكلة في أن مخاطر الأمن الغذائي والتغذية قائمة بالفعل، قبل تفشي الوباء، وفقاً لآخر تقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية قبل الوباء، أشار الى أنه يواجه حوالي ملياري شخص انعدام الأمن الغذائي على المستوى المتوسط أو الحاد. فمنذ عام 2014، كانت هذه الأرقام في ارتفاع، حيث ارتفعت بمقدار 60 مليوناً على مدار خمس سنوات[xxi]. ومن ثم أدت الديناميكيات المعقدة الناجمة عن عمليات الإغلاق التي هدفت إلى احتواء المرض إلى خلق ظروف أدت إلى حدوث خلل كبير في النظم الغذائية، مما أدى إلى زيادة الجوع بشكل كبير. وحيث أشارت التقديرات إلى أن ما بين 83 و 132 مليون شخص إضافي – بما في ذلك 38–80 مليون شخص في البلدان منخفضة الدخل التي تعتمد على الواردات الغذائية – سيعانون من انعدام الأمن الغذائي باعتباره نتيجة مباشرة للوباء[xxii]. وانه عانى ما يقرب 10 % من سكان العالم من الجوع في عام 2020 ، مقارنة بـ8.4٪ في عام 2019. وكان الوضع الأكثر إثارة للقلق في أفريقيا، حيث يعتبر نقص التغذية هو الأعلى تليها آسيا[xxiii].

ويكمن مفتاح الأمن الغذائي كما سبق الإشارة في الوصول المستمر والمنتظم إلى الغذاء الكافي كماً ونوعاً. في حالة وباء كوفيد–19 لا تكمن المشكلة في الوصول إلى الغذاء، بل في الانخفاض المفاجئ والكارثي في الدخل والعمالة. وهذا هو الوضع في العديد من الدول النامية والعربية، وإن كان ظهر أيضاً في البلدان الأكثر تقدماً. وهذا يعني أنه آنذاك كانت المشكلة تكمن في جانب الطلب، في الوصول إلى الأسواق وهو المتغير الرئيسي للأمن الغذائي. حيث أدت إجراءات العزل (الحجر الصحي) الضرورية والتباعد الاجتماعي، المصاحبة لفترات الذعر، إلى القضاء على العمالة والدخل لملايين الأشخاص، ولا سيما أولئك الذين يعملون في خدمات مثل السياحة والنقل والمطاعم والمراكز الرياضية والترفيه. كما عانت المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، إلى جانب العمال غير الرسميين والعاملين لحسابهم الخاص الذين يعانون ليس فقط من البطالة المفاجئة ولكن عانوا من نقص حاد في الدخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بدءاً من الغذاء. كما توقفت التحويلات المالية من الافراد المهاجرين إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية عن التدفق، جزئياً على الأقل.

وقد تضخمت الآثار السلبية قصيرة المدى من خلال التأثير الواسع النطاق للانهيار الاقتصادي، والدخول في حلقة مفرغة لن يكون من السهل كسرها بمجرد إنشائها. وتضرر الجميع منها حيث دخلت جميع دول مجموعة العشرين في ركود عميق، ويقدر الانخفاض في المتوسط بنحو –5 أو –6٪. وسجل عام 2020 أسوأ أداء اقتصادي منذ ما يقرب

من مائة عام[xxiv]. وهنا لابد ان نذكر أنه في شرق آسيا وبعض دول الشرق الأوسط، تفاقم الوضع الحالي بسبب وباء الجراد الهائل، الأسوأ منذ عشرين عاماً، والذي يقضي على المحاصيل[xxv].

وكان لوباء كوفيد–19 تأثير كبير على الوضع في سورية أسوةً بجميع دول العالم وإن كان الوضع أكثر تعقيداً بسبب الحرب عليها من عام 2011 وتزامن انتشار وباء كوفيد مع صدور قانون قيصر أيضاً. وفي ظل الظروف التي تسبب بها فيروس كوفيد تفاقم الامن الغذائي حيث تسبب انتشار الوباء في الحد من قدرة الافراد على التنقل مما أثر على الأنشطة الاقتصادية، وباعتبار أن الوباء كان عالمي أثره بدوره على تحويلات المالية للسوريين بالعملات الأجنبية. ومن شباط 2019 الى نيسان 2020 سجلت أسعار منتجات اللحوم والحليب معدل زيادة مئوية(97%) أعلى من المنتجات النباتية(والتي ارتفعت 80%) وازدادت أسعار اللحوم الحمراء بنسبة متوسطها 131%، مقارنة مع زيادات متوسطها 100% للحوم البيضاء، و92 % للأرز، و150 % للزيوت النباتية. بالإضافة الى سعي التجار الى بيع المنتجات بالأسعار اليومية للعملات الصعبة الرائج في السوق غير الرسمي. حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 151% في آب 2019 مقارنة مع آب 2018 وبلغ التضخم في أسعار المواد الغذائية 15.6% في نفس الشهر[xxvi].

وتزامن وباء كوفيد–19 مع ازدياد أسعار الأسمدة الأساسية. حيث أدت كل هذه العوامل الى انخفاض دخل موظفي الخدمة المدنية والعمال المياومين علاوةً عن أن غالبية الافراد لم يتمكنوا من العمل خلال فترة الاغلاق[xxvii]. كما شهدت سوريا أسوأ موسم للهطول المطري منذ عام 1953، مما أثر على الإنتاج الزراعي وبخاصة القمح[xxviii].

رابعاً: أثر ثلاثية كوفيد والمناخ والحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي:

تواجه العديد من البلدان منذ حزيران 2022 مستويات متزايدة من انعدام الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى عكس سنوات من مكاسب التنمية، ويهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما كان مرسوم لها بحلول عام 2030. حيث يشار حتى أنه قبل انتشار وباء كوفيد وبسبب انخفاض الدخل وتعطيل سلاسل التوريد، كان الجوع المزمن والحاد مستمرين في الارتفاع بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك الصراع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والأخطار الطبيعية وتغير المناخ والآفات. ومن ثم أضاف تأثير الحرب في أوكرانيا خطراً على الأمن الغذائي العالمي، حيث من المرجح أن تظل أسعار المواد الغذائية مرتفعة في المستقبل المنظور، ومن المتوقع أن تدفع ملايين الأشخاص الإضافيين إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد[xxix].

يمثل تغير المناخ تهديداً متزايداً لأنظمتنا الغذائية، مع التأثيرات التي أصبحت واضحة بشكل متزايد. فلارتفاع درجات الحرارة، وتغيير أنماط هطول الأمطار، والظواهر الجوية القاسية، تأثيرات أخرى بالفعل في خفض الإنتاجية الزراعية والمحاصيل الزراعية وتعطيل الغذاء سلاسل التوريد. فبحلول عام 2050، من المتوقع أن يعرض تغير المناخ الملايين من الناس لخطر الجوع وسوء التغذية والفقر[xxx].

يؤثر تغير المناخ على إنتاج الغذاء بطرق كثيرة. حيث تشمل التأثيرات المباشرة التغييرات في الظروف الزراعية الإيكولوجية؛ تشمل الآثار غير المباشرة التغيرات في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، والتي بدورها تؤثر على الطلب على المنتجات الزراعية. تشير الأدلة التجريبية إلى أن الزيادات في درجة الحرارة في الفترة 1980–2008 نتج عنها تأثر زراعة الذرة العالمية ومحصول القمح، وإن كان تم تعويض اتجاهات المناخ إلى حدٍ كبير من خلال المكاسب المستمدة من التكنولوجيا والتخصيب بثاني أكسيد الكربون وعوامل أخرى. ولكن التغيرات المستقبلية في أنماط المناخ مقرونة بديناميات السكان سيؤثر سلباً بشكل كبير، فمن المتوقع أن تنخفض جودة وكمية الأراضي الزراعية المتاحة. ففي ظل تغير المناخ في أفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص، يمكن أن تنخفض الأراضي المخصصة للزراعة

المزدوجة بما يتراوح بين 10 و 20 مليون هكتار، ويمكن أن تنخفض غلات المحاصيل بنسبة 11٪ تقريباً بسبب الآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار[xxxi].

كما يتمثل تأثير المناخ على الأمن الغذائي أيضاً في الوصول إلى الغذاء – أي قدرة الأفراد والمجتمعات والبلدان على الحصول على كميات كافية من الغذاء الجيد. فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، أدى انخفاض الأسعار الحقيقية للأغذية وارتفاع الدخل الحقيقي إلى زيادة القوة الشرائية في العديد من البلدان النامية[xxxii].

فالمناخ يؤثر على الزراعة والتي تعتبر مهمة للأمن الغذائي من ناحيتين: فهي تنتج الغذاء الذي يأكله الأفراد؛ وربما الأهم من ذلك أنها توفر المصدر الأساسي لكسب العيش لنحو 36 في المائة من إجمالي القوى العاملة في العالم. في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية في آسيا والمحيط الهادئ، تتراوح هذه الحصة من 40 إلى 50 %، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ثلثا العاملين من السكان ما زالوا يكسبون عيشهم من الزراعة. لذلك تأثر الإنتاج الزراعي في البلدان النامية والعربية منخفضة الدخل في آسيا وأفريقيا سلباً بتغير المناخ، فإن سبل عيش أعداد كبيرة من فقراء الريف ستتعرض للخطر ويزداد تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي[xxxiii].

وفي البلدان منخفضة الدخل، سيتراجع العمل المأجور، بينما تزداد أشكال الزراعة الذاتية. وهذا يعني أنه في حين أن الآثار السلبية لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي في البلدان المتوسطة الدخل يتمثل في فقدان فرص العمل، وانخفاض دخل الأجور وفقدان القوة الشرائية للعاملين الزراعيين بأجر. فإنه في البلدان منخفضة الدخل سيكون هنالك انخفاض في الإنتاج الذاتي للاستهلاك المنزلي من قبل أسر المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة[xxxiv].

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن 60 % من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم يعيشون في مناطق متأثرة بالصراع. ففي عام 2021 ، كان معظم الـ 140 مليون شخص الذين يعانون من الجوع الحاد يعيشون في 10 دول فقط: أفغانستان ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وإثيوبيا ، وهايتي ، ونيجيريا ، وباكستان، وجنوب السودان ، والسودان ، وسورية ، واليمن[xxxv].

حيث أنه حتى قبل اندلاع الحرب الاخيرة، كان العالم يواجه بالفعل عاصفة كاملة غير مسبوقة بسبب الصراع وتغير المناخ ووباء كوفيد وقال إنه على مدار عدة سنوات، ارتفع عدد الأشخاص الذين يتجهون نحو المجاعة من 80 مليونًا إلى 323 مليوناً، مع وجود 49 مليوناً معرضين لخطر المجاعة في 43 دولة. ولكن عندما يخرج بلد مثل أوكرانيا، الذي يوفر الغذاء لنحو 400 مليون شخص، من السوق ، فإن ذلك يؤدي إلى تقلبات في السوق. مع قيام أوكرانيا والاتحاد الروسي بتصدير 30 % من الحبوب و67 % من زيت عباد الشمس في العالم. وبالنتيجة أدت الزيادات في أسعار المحاصيل الغذائية الرئيسية إلى جعل 400 مليون شخص آخرين يعانون من انعدام الأمن الغذائي – ما يقرب من 40 % على مستوى العالم في الأشهر الخمسة الماضية وهو الرقم الذي يعادل عدد الأشخاص الذين أخرجتهم الصين من دائرة الفقر في العشرين عاماً الماضية[xxxvi].

وحيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل حاد بسبب ارتفاع أسعار المدخلات، إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل والاضطرابات التجارية بسبب الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى زيادة فواتير الاستيراد. والذي سيؤثر بشدة على البلدان الفقيرة والنامية، حيث إنها تعتمد على الواردات الغذائية أكثر من غيرها.

وفي حزيران 2022 ارتفعت أسعار الذرة والقمح بنسبة 42٪ و 60٪ على التوالي، مقارنة بشهر كانون الثاني 2021، بينما أسعار الأرز أقل بحوالي 12٪. ومن المتوقع أن يستمر تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية بسبب استمرار ارتفاع الأسعار على مدى السنوات الثلاث المقبلة ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الغذاء والوقود والأسمدة العالمية بشكل

حاد في عام 2022 قبل أن تتراجع إلى حدٍ ما في عام 2023 ولكنها ستظل مرتفعة حتى عام 2024. وبين كانون الثاني ونيسان 2022، عانى ما يقرب من 90٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من تضخم في أسعار المواد الغذائية. وفي 70٪ من هذه الدول تجاوز تضخم أسعار المواد الغذائية معدل التضخم الإجمالي[xxxvii].

وفقاً لتوقعات أسواق السلع الأولية الصادرة عن البنك الدولي في أبريل 2022، فقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تغيير الأنماط العالمية للتجارة والإنتاج والاستهلاك للسلع الأساسية بطرق من شأنها أن تحافظ على الأسعار عند مستويات عالية تاريخياً حتى نهاية عام 2024، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتضخم. ويؤثر ارتفاع أسعار الغذاء بشكل أكبر على الافراد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لأنهم ينفقون نصيباً أكبر من دخلهم على الغذاء مما ينفقه الافراد في البلدان ذات الدخل المرتفع.

ولا ننسى أن أسعار المواد الغذائية مرتفعة بالفعل من قبل بسبب وباء كوفيد، ومن ثم أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. والسلع الأكثر تضرراً هي القمح والذرة وزيوت الطعام والأسمدة. حيث تواجه أسواق السلع العالمية مخاطر صعود من خلال القنوات التالية: انخفاض إمدادات الحبوب، وارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع أسعار الأسمدة، وتعطيل التجارة بسبب إغلاق الموانئ الرئيسية.

حيث قفزت أسعار الأسمدة في اذار، بزيادة 20٪ تقريبًا منذ كانون الثاني 2022 وتقريباً أعلى بثلاث مرات مقارنة بالعام الماضي. حيث تعد روسيا وبيلاروسيا مصدرين رئيسيين للأسمدة، حيث تمثلان 38٪ من الأسمدة البوتاسية، و17٪ من الأسمدة المركبة، و 15٪ من الأسمدة النيتروجينية[xxxviii].

وبعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، تصاعدت السياسات المتعلقة بالتجارة التي فرضتها الدول. فمنذ بداية عام 2022 حتى أيار منه، تم الإعلان عن 268 إجراء سياسي وتنفيذها من قبل 75 دولة. ووورد في التقرير العالمي عن أزمات الغذاء لعام 2022 ، أنه ما يقرب من 193 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد – ما يقرب من 40 مليون شخص أكثر مما كان عليه خلال الارتفاع السابق الذي تم الوصول إليه في عام 2020., تم تحديد الصراع وانعدام الأمن على أنهما الدوافع الرئيسية لزيادة انعدام الأمن الغذائي[xxxix].

وبدورها اثرت الحرب على بلدان الشرق الأوسط من الناحية الاقتصادية، فإن بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قريبة جداً من أوكرانيا وروسيا كشركاء تجاريين. على هذا النحو، ستؤثر آثار الأزمة مادياً – على الرغم من تباينها – على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وللأسف ، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي مضاعف على الأمن الغذائي والرفاهية في جميع أنحاء المنطقة. وتعطل سلسلة التوريد فمن الناحية التخطيطية، يمكننا تلخيص القنوات الرئيسية للتأثير في خمس فئات ، بما في ذلك[xl]:

1- صدمات أسعار الغذاء (خاصة القمح).

2-ارتفاع أسعار النفط والغاز .

3- النفور من المخاطر العالمية / الهروب إلى الأمان (مما قد يؤثر على رأس المال الخاص إلى الأسواق الناشئة ككل).

4-التحويلات المالية.

5- السياحة.

وإن كانت الدول المصدرة للنفط والغاز مثل قطر والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا والجزائر قد تشهد تحسناً في كل من الموازين المالية والخارجية ونمو أعلى. ومن المرجح أن تشهد الدول المصدرة للغاز على وجه الخصوص زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا، حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادرها من إمدادات الطاقة.

ومع ذلك، سيواجه المنتجون غير النفطيون نتائج سلبية تؤدي إلى ضغوط اجتماعية إضافية. التحويلات – لا سيما تلك الصادرة من المغتربين المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي – سوف تعوض جزئياً فقط بعض الصدمة (على سبيل المثال ، بالنسبة للأردن ومصر) ، في حين أن البلدان الأكثر انكشافًا على السياحة ، على سبيل المثال ، مصر (حيث يمثل الروس والأوكرانيون ما لا يقل عن ثلث السائحين الوافدين) ، من المتوقع أن يواجهوا تباطؤاً في القطاع ، مع بعض الانعكاسات السلبية على التوظيف وميزان المدفوعات.

وستتأثر العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ماديًا وسلبياً بالنزاع في أوكرانيا ومنها سورية ولبنان وتونس واليمن. هذه هي البلدان التي تعتمد في المقام الأول على أوكرانيا و / أو روسيا لوارداتها الغذائية، وخاصة القمح والحبوب. ومن المقرر أن تؤدي الأزمة إلى تعطيل سلاسل إمداد الحبوب والبذور الزيتية، وزيادة أسعار الغذاء ، وزيادة تكاليف الإنتاج المحلي في الزراعة. وسيكون لانخفاض الدخول، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين ، آثار سلبية على سبل العيش ومن المحتمل أن يؤثر بشكل غير متناسب على أولئك الذين يعتمدون على الزراعة للحصول على دخلهم ، من بين الفقراء. وتهدد الأزمة الأوكرانية بشكل كبير الحصول على الغذاء سوريا ولبنان واليمن. حيث تستورد سوريا ما يقرب من ثلثي استهلاكها من الغذاء والنفط، ومعظم قمحها يأتي من روسيا على وجه التحديد. ويستورد لبنان من أوكرانيا وروسيا أكثر من 90٪ من محاصيله من الحبوب ولا يملك سوى حوالي شهر من احتياطي الحبوب. تستورد اليمن نحو 40٪ من قمحها من البلدين[xli].

يعتبر انعدام الامن الغذائي في سورية من الاعلى عالمياً بسبب العواقب الاقتصادية للحرب على سوريى بالإضافة الى الانهيار الاقتصادي في لبنان وتأثير قيود وباء كوفيد. كما أدى الجفاف خلال الموسم الزراعي 2020–2021 الى انخفاض انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي الحاد من 6.5 مليون 2018 الى 6.6 مليون عام 2019 الى 12.4 مليون (60% من عدد السكان) في عام 2020[xlii].

وفي عام 2021 وصلت معدلات البطالة الى 60% (كانت حوالي 50% 2019) وكان هنالك معدلات تضخم عالية مدفوعة بانخفاض قيمة العملة وبالإضافة الى اختناقات في سلسلة التوريد وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية ونقص الوقود ونقص العملة الصعبة لضمان واردات كافية وتآكل القوة الشرائية للأسر. وارتفعت أسعار المواد الغذائية في أيار 2021 نسبة 197% وكانت الاسر ذات الدخل المتوسط تنفق 84% من اجمالي دخلهم على المكون الغذائي فقط[xliii].

وما زاد الامر سوءً أنه احتجزت 42 مليار دولار من الودائع السورية في لبنان بسبب النظام المالي المتعثر، وحيث كانت الشركات السورية غير قادرة على الوصول الي اموالها لشراء المدخلات المستوردة والاستثمار في الحفاظ على الإنتاج. ونضوب احتياطيات النقد الأجنبي أثر في قدرة الحكومة في مجالات انتاج واستيراد المواد الأولية بما في ذلك المواد الغذائية والوقود. وأدى ارتفاع أسعار العلف الى اضطرار بعض المزارعين الى بيع جزء من قطعانهم للحصول على السيولة لشراء العلف والمدخلات الأخرى للحيوانات المتبقية. ونتيجة لهطول الامطار غير الكافي في 2020–2021 جنباً الى جنب مع موجات الحر العالية ومحدودية توافر مياه الري والتكلفة العالية للضخ كان هنالك تقلص في المحصول وخاصة الحبوب وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنحو 20% عما كانت عليه في 2020. وتأثر 70% من السكان النازحين داخلياً في المناطق السكنية من خلال عدم القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية لجميع افراد الاسرة.[xliv]

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-تعتبر قضية الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فبالإضافة الى النزاعات، تواجه هذه الدول مشكلة كبيرة في إدارة الموارد بطرق مستدامة نتيجة تحديات كثيرة منها الجفاف وارتفاع معدلات النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية وأهمها المياه، وانخفاض الإنتاجية بسبب طبيعة العمل الزراعي في هذه البلدان.

2-لم تحقق الزراعة العربية الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، لذلك اتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

3-أدت إجراءات العزل (الحجر الصحي) الضرورية والتباعد الاجتماعي، المصاحبة لانتشار فيروس كوفيد إلى القضاء على العمالة والدخل لملايين الأشخاص، ولا سيما أولئك الذين يعملون في خدمات مثل السياحة والنقل والمطاعم والمراكز الرياضية والترفيه. كذلك عانت المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، إلى جانب العمال غير الرسميين والعاملين لحسابهم الخاص الذين يعانون ليس فقط من البطالة المفاجئة ولكن عانوا من نقص حاد في الدخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بدءاً من الغذاء. كما توقفت التحويلات المالية من الافراد المهاجرين إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية عن التدفق جزئياً على الأقل.

4-كان لوباء كوفيد-19 تأثير كبير على الوضع في سورية أسوةً بجميع دول العالم وإن كان الوضع أكثر تعقيداً بسبب الحرب على سورية منذ 2011 وتزامن انتشار وباء كوفيد مع صدور قانون قيصر أيضاً.

5- يمثل تغير المناخ تهديداً متزايداً لأنظمتنا الغذائية، مع التأثيرات التي أصبحت واضحة بشكل متزايد. فلارتفاع درجات الحرارة، وتغيير أنماط هطول الأمطار، والظواهر الجوية القاسية، تأثيرات أخرى بالفعل في خفض الإنتاجية الزراعية والمحاصيل الزراعية وتعطيل الغذاء وسلاسل التوريد. ويؤثر تغير المناخ على إنتاج الغذاء بطرق كثيرة، حيث تشمل التأثيرات المباشرة التغييرات في الظروف الزراعية الإيكولوجية وتشمل الآثار غير المباشرة التغيرات في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، والتي بدورها تؤثر على الطلب على المنتجات الزراعية. وتأثر الإنتاج الزراعي في البلدان النامية والعربية منخفضة الدخل في آسيا وأفريقيا سلباً بتغير المناخ، عرض سبل عيش أعداد كبيرة من فقراء الريف للخطر وزاد تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي.

6-أدت الحرب في أوكرانيا إلى تغيير الأنماط العالمية للتجارة والإنتاج والاستهلاك للسلع الأساسية بطرق من شأنها أن تحافظ على الأسعار عند مستويات عالية تاريخياً حتى نهاية عام 2024، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتضخم. ويؤثر ارتفاع أسعار الغذاء بشكل أكبر على الافراد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لأنهم ينفقون نصيباً أكبر من دخلهم على الغذاء مما ينفقه الافراد في البلدان ذات الدخل المرتفع. ولا ننسى أن أسعار المواد الغذائية مرتفعة بالفعل من قبل بسبب وباء كوفيد، ومن ثم أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والسلع الأكثر تضرراً هي القمح والذرة وزيوت الطعام والأسمدة.

التوصيات:

1-يجب موازنة الاهتمام بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي: أي "ضمان حصول جميع الناس في جميع الأوقات على إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجون إليه".

2-عالمياً من الضروري إبقاء الأسواق مفتوحة، وعدم مقاطعتها بشكل مصطنع من خلال الحواجز الجمركية، والحصص وإغلاق الحدود، أو زيادة تكاليف اللوجستيات وسلاسل النقل. في الوقت نفسه، يجب على الحكومات أيضاً ضمان عدم قطع سلاسل الدفع والتمويل. كمان أن الحصول على الائتمان لدعم الأنشطة الغذائية الزراعية أمر ضروري.

3- يجب على الحكومات أن تخطط بسرعة لتعزيز قدرتها في القطاع الزراعي من خلال تنفيذ برامج جديدة لإدارة المخاطر والإصلاحات إلى جانب عزل سبل عيش الافراد عن طريق برامج المساعدة النقدية أو الغذائية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وهذه التدابير بدورها ستكون مفيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- تكمن المشكلة في الدول العربية بشكل عام بالتركيز فقط على الزراعة بدلا من تنمية ريفية متكاملة تساعد الناس على تأمين وظائف إنتاجية جيدة في قطاع الزراعة وفي قطاعات أخرى مرتبطة او بعيدة عن الزراعة. وحتى أنه إقامة قطاع زراعي متطور يكمن في المزيد من الاستثمارات التي تساعد الناس على القيام بأشياء أخرى سوى الزراعة.

5-الحد من الهجرة من الريف الى المدينة من خلال نظام يحصل فيه المزارعون على إعانات مالية لإدارة أراضيهم وذلك عبر توفير الخدمات الاجتماعية والصحية لهم. وسيساعد ذلك على كسر دائرة الفقر في المناطق الريفية.

6-على المدى المتوسط والطويل من الضروري تنفيذ برنامج شامل في الدول العربية لإعادة إطلاق الزراعة الأسرية الصغيرة، بما في ذلك الأشكال التقليدية للاكتفاء الغذائي المحلي وحتى القائم على الأسرة. بالإضافة الى تنويع مصادر الحصول على الغذاء والاعتماد على الذات.

References:

[ii] *Chapter 2.*
Food security: concepts and measurement,https://www.fao.org/3/y4671e/y4671e06.htm, last visited 10/6/2022

[ii] .*Food Security*, Published by FAO's Agriculture and Development Economics Division (ESA) with support from the FAO Netherlands Partnership Programme (FNPP) and the EC-FAO Food Security Programme.Issue2, June, 2006, p1

[iii] *Poverty and Hunger Issues and Options for Food Security in Developing Countries*, A World Bank Policy Study,1986, p1

[iv] *Chapter 2. Food security: concepts and measurement*, op.cit

[v] .*Climate change and food security: a framework document*, Food and Agriculture Organization of The United Nations Rome, 2008, p3

[vi] *Chapter 2. Food security: concepts and measurement*, op.cit

[vii] Arab Food Security Situation Report 2018, Arab Organization for Agricultural Development, League of Arab States. p. 3

[viii] The same previous source, p. 5.

[ix] Same source as above, p. 8.

[x] Arab Food Security Situation 2019, Arab Organization for Agricultural Development, League of Arab States. p. 12

[xi] Arab Food Security Situation Report 2018, previous source, p. 11.

[xii]. Same source as above, pg. 14

[xiii] Food Security, Op.cit, p1

[xiv] . . Arab Food Security Situation Report 2018, previous source, p. 30.

[xv] ***What is the coronavirus? Facts, symptoms, and how to help*** https://www.worldvision.org/disaster-relief-news-stories/what-is-coronavirus-facts. Last visited 8/6/2022

[xvi] Chapter Chapter: Food Security in the Arab Countries, https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A.pdf

[xvii] Food Security Conditions 2020, Agricultural Development Organization, League of Arab States, p. 30

[xviii] Arab Food Security Conditions 2020, previous source, p. 10.

[xix] Statement on the repercussions of the Corona crisis on Arab food security and ways to confront it, Arab Organization for Agricultural Development, 2020, p. 2

[xx] Erokhin,V and Gao,T, *Impacts of COVID-19 on Trade and Economic Aspects of Food Security: Evidence from 45 Developing Countries*, International Journal of Environmental Research and Public Health, 2020, p2.

[xxi] *Impacts of COVID-19 on food security and nutrition: developing effective policy responses to address the hunger and malnutrition pandemic*, Committee on World Food Security High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition Rome, September 2020, p1

[xxii] .Loc.cit

[xxiii] *Statistical Yearbook 2021 World Food and Agriculture*, Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome, 2021, p27

[xxiv] *Food Security in the Face of the Covid-19 Pandemic*, https://www.undp.org/latin-america/blog/food-security-face-covid-19-pandemic. Last visited 9/6/2022

[xxv] Op.cit

[xxvi] The Impact of the Novel Coronavirus Pandemic on Food Security in the Syrian Arab Republic, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2020, p. 2.

[xxvii]. The same source as the previous one, pg. 4

[xxviii] . Food Security Conditions 2020, previous source, p. 10

[xxix] *Food Security Update*, https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update#:~:text=Globally%2C%20hunger%20levels%20remain%20alarmingly,previous%20high%20reached%20in%202020, , last visited 12/6/2022

[xxx] *2022 Global Food Policy Report: Climate Change & Food Systems*, The sixth annual Global Report on Food Crises (GRFC 2022), Food Security Information Network,

[xxxi] Climate impacts on food security and nutrition, UN World Food Programme (WFP), 2012, p15

[xxxii] Climate Change and Food Security: a Framework Document, Food and Agriculture Organization Of The United Nations, Rome, 2008, p9.

[xxxiii] Ibid, p9

Ibid , P28,[xxxiv]

[xxxv] *Forty-Nine Million People in 43 Countries One Step Away from Famine, Secretary-General Warns in Briefing to Security Council on Conflict, Food Security*, https://press.un.org/en/2022/sgsm21288.doc.htm, 11/6/2022

[xxxvi] *Lack of Grain Exports Driving Global Hunger to Famine Levels, as War in Ukraine Continues, Speakers Warn Security Council*, https://www.un.org/press/en/2022/sc14894.doc.htm

[xxxvii] **Food Security Update,** https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update#:~:text=Globally%2C%20hunger%20levels%20remain%20alarmingly,previous%20high%20reached%20in%202020. 12/6/2022.

[xxxviii] .Loc.cit

[xxxix] Loc.cit

[xl] *Compounded stress: The impact of the war in Ukraine on the Middle East and North Africa*, https://www.mei.edu/publications/compounded-stress-impact-war-ukraine-middle-east-and-north-africa, last visited 10/6/2022

[xli] Loc.cit

[xlii] *The Global Report on Food Crises 2022*, Op.cit, p200

[xliii] Ibid.p201

[xliv] Loc.cit